

## ما أسماء رؤساء المركز منذ تأسيسه حتى تاريخه؟ عبدالله يطلب نسخة من اللوائح المنظمة لمركز التقييم والقياس بجامعة الكويت

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدير العيسى قال في مقدمته نعى الى علمنا ان هناك شبهة في صرف الموارد المالية التي يتم ادخالها عن طريق مركز التقييم والقياس بجامعة الكويت، وطالب تزويده بالاتي:

نسخة من اللوائح الجامعية والقرارات الخاصة والمنظمة حول المركز منذ انشائه وحتى تاريخ السؤال.

تزويدي بأسماء رؤساء المركز منذ تأسيسه وحتى تاريخه؟ وإذا كان الرئيس لم يتغير منذ تأسيس المركز وحتى تاريخه رغم

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدير العيسى قال في مقدمته نعى الى علمنا ان هناك شبهة في صرف الموارد المالية التي يتم ادخالها عن طريق مركز التقييم والقياس بجامعة الكويت، وطالب تزويده بالاتي:

نسخة من اللوائح الجامعية والقرارات الخاصة والمنظمة حول المركز منذ انشائه وحتى تاريخ السؤال.

تزويدي بأسماء رؤساء المركز منذ تأسيسه وحتى تاريخه؟ وإذا كان الرئيس لم يتغير منذ تأسيس المركز وحتى تاريخه رغم



د. خليل عبدالله



د. أحمد مطيع

## لضبط الجرائم ومحاربة تلك الظاهرة السيئة مطيع يطالب «التشريعية» بإعادة النظر في اقتراح مكافحة السحر والشعوذة

### إحصائيات دولية خطيرة بشأن السحر والشعوذة ومعاناة العديد من الدول من هذه الظاهرة

احمد الحاكم وصححه الالباني في صحيح الجامع. ونصت المذكرة التفسيرية للمادة الثانية من الدستور الكويتي على ما يلي «لم تقف هذه المادة عند حد النص على ان دين الدولة الاسلام، بل نصت كذلك على ان الشريعة الاسلامية - بمعنى الفقه الاسلامي - مصدر رئيسي للتشريع، وفي وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع

وجهة اسلامية اساسية دون منعه من استحداث احكام من مصادر اخرى في امور لم يضع الفقه الاسلامي حكما لها، او يكون من المستحسن تطوير الاحكام في شأنها تماشيا مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمان، بل ان في النص ما يسمح مثلا بالاخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الاسلامية، وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قبل والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ان مقتضى هذا النص عدم جواز الاخذ عن مصدر آخر في امر واجهته الشريعة بحكم مما قد يوقع المشرع في حرج بالغ اذ ما حملته الضرورات العملية على التمثل في التزام رأي الفقه الشرعي في بعض الامور وخصوصا في مثل نظم الشركات والتأمين والبنوك والقروض والحدود وما اليها.

كما يلاحظ بهذا الخصوص ان النص الوارد بالدستور وقد قرر ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، انما يحمل المشرع امانة الاخذ باحكام الشريعة الاسلامية ما وسعه ذلك، ويدعوه الى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الاخذ، عاجلا او آجلا، بالاحكام الشرعية كاملة وفي كل الامور، اذا رأى المشرع ذلك.

وقد ثبت قتل الساحر عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم منهم: عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبدالله بن عمر وحفصة بنت عمر بن الخطاب وجندب بن عبدالله وجندب بن كعب وقيس بن سعد ومن التابعين عن عمر بن عبدالعزيز ومن ائمة المذاهب روي عن مالك واحمد وابو حنيفة مطلقا وغيرهم.

وبناء على ما سبق عرضه ووضعت بين ايديكم من ادلة شرعية وخصوصا دستورية وآراء فقهية لها اعتبارها، اضافة الى وجود احصائيات دولية خطيرة بشأن السحر ومعاناة العديد من الدول ومنها المجاورة، حيث قامت المملكة العربية السعودية - حسبما نشرته صحيفة «الرياض» في 2012/6/19 بتنفيذ حكم حد السحر بقتل الجاني (...). بمدينة نجران، وناقلت صحيفة «الوطن» الكويتية في 2014/8/5 عن وزارة الداخلية السعودية قولها: ان مواطنا سعوديا اقدم على ممارسة اعمال السحر والشعوذة، وتم القبض عليه، والتحقيق معه، وبالحالته الى المحكمة العامة صدر بحقه صك شرعي يقضي بثبوت ما نسب اليه شرعا والحكم بقتله تعزيرا، وتم التصديق على الحكم من محكمة التمييز ومن مجلس القضاء الاعلى بيهيئته الدائمة، وصدر امر سمام يقضي بانفاذ ما تقرر شرعا.

لذا، فأرجو من اللجنة التشريعية والمجلس اعادة النظر في المقترح واعطاه مزيدا من الدراسة والتدقيق والمناقشة للخروج بنص قانوني يحكم يضبط تلك الجرائم ويحارب تلك الظاهرة السيئة حتى يقضي عليها ويربح المجتمع من ويلات شرورها وعواقبها، حفظ الله الكويت والامة الاسلامية والعربية من تلك الآفات والمحرمات.

وجه النائب د. أحمد مطيع رسالة الى اللجنة التشريعية البرلمانية جاء فيها: تنص المادة الثانية من الدستور الكويتي على ان «دين الدولة الاسلام، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع».

وفي اطار هذا النص الدستوري الرصين ونظرا للحاجة الملحة لنص قانوني لمكافحة السحر والشعوذة، تقدمت ومجموعة من النواب باقتراح بقانون في شأن تجريم ممارسة اعمال السحر والشعوذة، وللأسف لم توافق اللجنة التشريعية في تقريرها على القانون، وهذا ما يدعو للعجب مما اثاروه من اسباب رد المقترح، وتجاهلوا ذلك الانتشار الهائل لمسألة السحر في الكويت واثره في دمار العديد من البيوت، وان ذلك يحتاج قانونا يضبطه، ويلجم كل من تسول له نفسه ارتكاب هذا المنكر الشنيع، وعلى سبيل المثال الجمارك قامت بضبطتين عام 2011 و 42 ضبطية عام 2012 و 12 ضبطية عام 2013 و 20 ضبطية لاعمال سحر وطلاسم واوراق وغيرها عام 2014، وايضا خلال اربعة اشهر من العام الحالي تم ضبط 10 ضبطيات، وهذا يدل على ان المسألة ليست هيئة ولا ينبغي السكوت عنها.

وحري بالذكر ان الحديث عن السحر يمس العقيدة الاسلامية الصحيحة، ويؤثر على اسلام من يعتقد ويؤمن به، وليست المسألة مجرد اكل لاموال الناس بالباطل، او احتيال ونصب فقط، فالسحر خطره عظيم على الدين وعلى عقيدة المسلمين، سواء الساحر نفسه وسواء من يذهب للساحر، خصوصا انه يعتقد ان ذلك الانسان يتحكم في مصائر الناس ويبيده نفهم ضرهم، والادلة من الكتاب والسنة كثيرة على فساد دين ومعتقد السحرة ومن يعتقدون صحة افعالهم وجرائمهم الشنيعة التي قد تؤدي احيانا بحياة الانسان وتنسب في قتله بسبب السموم التي يعطونها للناس بدعوى انها نوع من السدواء او العلاج او غيره من التماثل او الجور، وهذا جانب من الادلة على عظم تلك الجريمة:

1- قال تعالى (ولا يفلس الساحر حيث أتى - طه: 69).

2- قال الله عز وجل في حق الذين يؤثرون السحر (ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون - البقرة: 102).

3- قال عليه الصلاة والسلام «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال «الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل الربا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»، متفق عليه.

4- وقال عليه الصلاة والسلام «ومن سحر فقد اشرك»، رواه النسائي.

5- والنبي عليه الصلاة والسلام يقول «من تعلق تميمه فقد اشرك»، رواه احمد.

6- ومن ذهب اليهم ولم يكن مصدقا بما يقولون فقد اتى كبيرة من الكبار، ولا تقبل له صلاة 40 يوما، قال ﷺ «من اتى عرفا فساله عن شيء لم تقبل له صلاة 40 ليلة»، رواه مسلم.

7- ومن ذهب الى السحرة وكان مصدقا لهم معتبرا قولهم فهذا كفر: قال ﷺ «من اتى كاهنا او عرفا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد»، رواه

## الفضل يقترح تدوير أئمة المساجد كل سنتين



نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا برغبة جاء في مقدمته تقوم وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بتعيين أئمة المساجد بمختلف مناطق الكويت، وحيث ان الأئمة لديهم من المعلومات الدينية والتي يستفيد منها المصلون، إلا ان هذه الاستفادة تكون محصورة في المصلين من أهالي المنطقة فقط.

ونص الاقتراح على: يصدر قرار من وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية بتدوير أئمة المساجد كل سنتين أو أقل على مختلف مساجد الكويت حتى يكون التنوع في أئمة المساجد لاهالي المنطقة وايضا توسع في الخبرة والمعرفة لدى مصلي المساجد.

## الطريجي: ما صحة قيام بعض قياديي «الداخلية» بإعادة تقدير سنهم؟



د. عبدالله الطريجي

قدم النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد خالد جاء فيه: تناقلت العديد من وسائل الاعلام المختلفة خبرا مفاده توجه عدد من الوكلاء بوزارة الداخلية الى الجهات الحكومية والقضائية لممارسة التحايل والتلاعب بإعادة تقدير سنهم، وذلك تقاديا لإحالتهم للتقاعد، حيث إن أغلب هؤلاء الوكلاء تنتهي المدة القانونية لخدمتهم في الفترة المقبلة، لبلوغهم السن القانونية وهو سن الـ 65 عاما، لذا يرجى إفادتي عن صحة ما ورد بوسائل الإعلام؛ وإذا كانت الإجابة بصحة الخبر يرجى إفادتي بأسماء الوكلاء الذين تقدموا للجهات القضائية والحكومية بهدف إصدار تقدير سن جديدة تخالف الواقع الحقيقي. تناقلت وسائل الاعلام المختلفة خبر ورود بلاغ من المنظمة الرادارية لغفر السواحل عن زورقين دخل المياه الإقليمية فتوجهت لهم دورية جزيرة ام المرادم وعند وصول الدوريات الكويتية بالقرب من الزوارق تبين انهم زورقان بحملان الاعلام الإيرانية وقاما بإطلاق النار على الدورية الكويتية، لذا يرجى إفادتي عن صحة الواقعة وأسماء أفراد الدورية الكويتية، وهل أصيب أحد الأفراد؟

## اللغصيم: إنشاء شركة ثانية للمواشي يمنع غلاء أسعار اللحوم غير المبرر



سلطان اللغصيم

أكد النائب سلطان اللغصيم ان مجلس الامة اضاف انجازا جديدا لسجل انجازاته بإقراره عدة قوانين هامة في جلسة الثلاثاء الماضي على رأسها إنشاء شركة ثانية للمواشي. وقال اللغصيم في تصريح له ان من شأن قانون إنشاء شركة ثانية للمواشي الذي أقره المجلس في الماوتين وأحالته الى الحكومة كسر الاحتكار وفرصة جيدة للتنافس.

وأكد اللغصيم ان هذا القانون في حال تطبيقه بالشكل السليم سيساهم في الحد من القضاء على ظاهرة ارتفاع أسعار اللحوم غير المبرر بالكويت. وطالب اللغصيم الحكومة من باب التعاون بتنفيذ القانون واحترام رأي الأغلبية التي أقرته، وعدم رده الى المجلس، متمنيا الا يكون تصويتها على القانون بالاتماع مؤشرا لردده الى المجلس. وشدد اللغصيم على ضرورة ان تتفهم الحكومة الأهمية القصوى لهذه الشركة التي من شأنها الحد من ارتفاع أسعار اللحوم من جهة وتحقيق ارباح من جهة اخرى، خاصة اذا تم استنادها الى اصحاب الاختصاص.

## التميمي: لماذا لم تقم «الأشغال» بإصلاح الممشى في القرين؟

يرجى تزويدنا بالمستندات على ذلك. 2 - لماذا لم تقم وزارة الاشغال بإصلاح الممشى بعد الانتهاء من عملية التمديدات والصيانة؟ 3 - تم إبلاغ معاليكم بالتقاعس عن إعادة الممشى لوضعه الطبيعي وبعد التأكد والتحري اتضح أن الوزارة لم تتخذ أي إجراء نحو الموضوع حتى تاريخه؟

يرجى تزويدنا بالأسباب والمبررات التي أعاقت إعادة الممشى الى وضعه الطبيعي.

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالا الى وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء م. احمد الجسار، قال في مقدمته: قامت الجهات الخدمية بإجراء تمديدات وإصلاحات في منطقة القرين بمحافظة مبارك الكبير في الموقع المخصص لممارسة رياضة المشي في المنطقة المذكورة، وطالب تزويده بالاتي:

1 - ما الاصلاحات التي تم إجراؤها في الموقع المذكور؟ ومن الجهة التي قامت بتلك الاصلاحات وكما استغرقت مدة العمل فيه؟



عبدالله التميمي

## عسكر يقترح فصل لجنة العلاج بالخارج لمنتسبي الداخلية عن وزارة الدفاع

طبية مستقلة تفحص طلبات منتسبيها الراغبين في العلاج بالخارج وذلك للاسراع في إجراءات تدقيق الملفات، فضلا عن مساعدة المرضى من منتسبي الوزارتين، وهذا اقل ما تقدمه الدولة لرد الجميل لمنتسبي الوزارتين على الاعمال التي يقيمون بها من التضحية بأرواحهم لحفظ الامن والامن وحماية تراب وحدود الوطن، ولأن فصل الخنتين سيكون فيه تخفيف من الضغط على اللجنة الحالية بوزارة الدفاع. ونص الاقتراح على فصل اللجنة الطبية للعلاج بالخارج لمنتسبي وزارة الداخلية عن اللجنة الطبية للعلاج بالخارج لمنتسبي وزارة الدفاع، بحيث تكون لسك وزارة لجنة طبية مستقلة تفحص طلبات منتسبيها الراغبين في العلاج بالخارج.

بالخارج، الا انه لا توجد الا لجنة طبية واحدة لفحص تلك المعاملات، وتوجد تلك اللجنة بوزارة الدفاع، حيث لا توجد في وزارة الداخلية لجنة طبية مستقلة للنظر في معاملات منتسبيها الطالبين العلاج بالخارج، وبالتالي ترسل الداخلية الملفات الخاصة بهذا الشأن الى اللجنة الطبية الخاصة بوزارة الدفاع، الامر الذي يتسبب في كثير من الاحيان في تأخير انجاز بعض المعاملات التي قد يحتاج اصحابها الى التسرع للعلاج في الخارج بالسرعة القصوى.

ونظرا لكثرة معاملات العلاج في الخارج بوزارتي الداخلية والدفاع، فإن الواقع العملي أثبت ان مصلحة المرضى تتطلب وجود أكثر من لجنة بحيث تكون لكل وزارة لجنة

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: رغم كثرة طلبات منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع للعلاج



عسكر العنزي

## خالفت نظامها الأساسي وجنحت إلى الأمور السياسية يوسف الزلزلة: حل جمعية الشفافية قرار صائب

التي خالفت نظامها الأساسي وجنحت الى الامور السياسية والى الإساءة لسمعة الكويت، ما دفع مجلس الأمة الى إصدار توصية بتطلب وزيرة الشؤون هند الصبيح بالتحقيق مع الجمعية واتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها. وأضاف أن الوزارة الصبيح وعدت المجلس بتشكيل لجنة تحقيق، واتخاذ ما يلزم، وهو ما حصل فعلا بإصدارها قرارا مستحقا بحل جمعية الشفافية.

أكد النائب د. يوسف الزلزلة أن حل جمعية الشفافية قرار صائب جاء متأخرا، ولكن أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا. وأضاف في تصريح له ان لغطا كبيرا دار حول نشاط جمعية الشفافية، والذي أدى في وقت سابق لاستقالة بعض أعضائها اعتراضا على آلية عمل وسياسة رئيس مجلس إدارة.

وأشار الى أن النواب كذلك انتقدوا عمل الجمعية



د. يوسف الزلزلة

## لاري: ما شروط شغل الوظائف الإشرافية في البلدية والمجلس البلدي

وما السنن القانوني لذلك؟ 3- هل تضمن القرار الوزاري استثناء اي وحدة ادارية من الاشتراطات الواردة به؟ ان كان الجواب بنعم) يرجى افادتنا بالاسباب التي دعت لهذا الاستثناء؟ مع تزويدنا بأسماء من تم استثناءهم. 4- ورد بالبن 4 من المادة الاولى من القرار الوزاري انه يشترط بمن يتم ترشيحه لشغل وظيفة اشرافية الا يكون محالا للتحقيق، وبناء عليه - فما هو الوضع القانوني لمن استوفى كل شروط شغل الوظيفة الاشرافية الا انه لم يرشح لكونه محالا للتحقيق ومن تم ثبتت براءته؟ وما السنن القانوني لاعتماد مثل هذا الشرط بالرغم من عدم ثبوت التهمة على الموظف؟

مقدمته: لقد حدد قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006 الضوابط والاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظائف الاشرافية، كما ان وزير الدولة لشؤون البلدية قد صدر القرار الوزاري رقم 227 لسنة 2014 بشأن شروط شغل الوظائف الاشرافية في الجهاز التنفيذي في البلدية والمجلس البلدي، مطالبا افادته بالاتي:

1- هل تتوافق كل الشروط الواردة بالقرار الوزاري مع الشروط الواردة بقرار الخدمة المدنية؟ ان كان الجواب برلا) يرجى ذكر الشروط غير الواردة بقرار الخدمة المدنية.

2- هل يملك الوزير المختص الصلاحيات باعتماد اشتراطات لشغل الوظائف الاشرافية غير مذكورة بقرار الخدمة المدنية؟

وجه النائب احمد لاري سؤالا الى وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري وقال في



احمد لاري

## المعيوف: البديل الإستراتيجي ثوب لا يصلح للقطاع النفطي

بالسوق العالمي في سوق العمل وأيضا الرواتب، فعادة ما يتم مسح ميداني للقطاع النفطي على مستوى الخليج لبحث موقع القطاع النفطي الكويتي لهم وهذا ما تم في السنوات السابقة. ولكن ضمهم إلى هذا المشروع لم تين على اساس علمية صحيحة وتخلو الدراسة من مدى جدوى استفادة القطاع النفطي من ضمه الى مشروع البديل الاستراتيجي، ومن هذا المنطلق نادى بعدم تطبيقه على القطاع النفطي.

قال النائب عبدالله المعيوف إن تطبيق البديل الاستراتيجي للقطاع النفطي سيحوله بيئة صاعدة للخبرات الوطنية وسيدعم المصدر الأساسي لدخل الدولة، فالقطاع النفطي يجب ان يستغنى منه وعدم المساس بحقوق العاملين بهذا القطاع الحيوي كي لا تكون هناك هجرة من العمالة الوطنية، وأضاف المعيوف من المنطلق ان يضم القطاع النفطي إلى منظومة البديل الاستراتيجي لكونها مرتبطة



عبدالله المعيوف